

Distr.
GENERAL

S/1994/977
17 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن عن الصومال

مقدمة

١ - في تقريره الأخير الى مجلس الأمن (S/1994/839)، أعلنت المجلس بأنني طلبت من ممثلي الخاص أن يعد تقييما متعمقا لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. وذكرت أيضا أنني قررت إجراء استعراض شامل لقدرات القوات الحالية لعملية الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال) وأني سأوفد بعثة خاصة تتداول مع الممثل الخاص وقائد القوة في حجم التخفيض في مستوى القوات المخصصة حاليا لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وترفع الي توصيات محددة.

٢ - والغرض من هذا التقرير هو إعلام المجلس بنتيجة هذه المبادرات وتقديم توصيات له بشأن الإجراء الواجب اتخاذه أثناء الفترة السابقة لانتهاؤ الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ويتضمن الفرع أولا من التقرير تقييما لإمكانات تحقيق المصالحة الوطنية. ويناقش الفرع ثانيا جدوى الشروع في تخفيض مستوى القوات مع إيلاء اهتمام خاص لآراء الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال وللمهام الأساسية المتمثلة في ضمان أمن أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبرامج المساعدة الإنسانية والعاملين فيها. ويتضمن الفرع الأخير ملاحظات وتوصياتي.

أولا - امكانات تحقيق المصالحة الوطنية

٣ - لا يزال ايجاد تسوية سياسية دائمة الشرط الأساسي لإعادة السلم والأمن، واقامة الهياكل والخدمات الحكومية المركزية من جديد، والشروع في عملية تأهيل وبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الصومال. وقد أعربت مرارا عن القلق من أن عملية المصالحة الوطنية تمضي بصورة جد بطيئة وأنه لن يتسنى توطيد التقدم المحرز في إعادة بناء المؤسسات، ولا سيما الشرطة والنظام القضائي، حتى تقرر الفصائل العديدة في الصومال، ولا سيما قادتها، العمل بجدية، جنبا الى جنب، من أجل التوصل الى تسوية سياسية دائمة. وفي تقريره الأخير، ناشدت الزعماء السياسيين الصوماليين مرة أخرى أن يضاعفوا جهودهم للتوصل الى اتفاق على أساس التعددية والتسامح المتبادل لكي يتمكن المجتمع الدولي من استعادة الثقة في أنه سوف يتمكن من اتمام مهمته في الصومال بحلول آذار/مارس ١٩٩٥.

٤ - والمجلس على علم بأنه تم منذ بداية عام ١٩٩٣ عقد مؤتمرين رئيسيين بمساعدة الأمم المتحدة ودعمها في محاولة لدفع عملية السلم الى الأمام ولتيسير المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية. وفي اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، وافق ١٥ فصيل صومالي على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وعلى ترتيبات انتقالية تفضي الى تشكيل مجلس وطني انتقالي. ورغم إحراز بعض التقدم على المستويين المحلي والاقليمي في مجال تنفيذ هذا الاتفاق، فقد حالت الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، وعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، فضلا عن النزاعات بين الفصائل والتنافس والمنازعات فيما بين العشائر، دون الشروع في إنشاء آلية إدارية مركزية.

٥ - وفي محاولة لإحياء العملية، قام الخمسة عشر موقعا على اتفاق أديس أبابا باعتماد إعلان نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، وافقوا بموجبه، في جملة أمور، على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، يسبقه اجتماع تحضيري، من أجل تشكيل حكومة مؤقتة. وقد أدت الخلافات والنزاعات المستمرة بين الفصائل وعدم الاتفاق بشأن الطرائق العملية الى استحالة التوصل حتى الآن الى اتفاق بشأن موعد ومكان الاجتماع التحضيري، الذي كان من المقرر عقده أصلا يوم ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وبالتالي تم تأجيل انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان من المقرر عقده يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ الى أجل غير مسمى.

٦ - وبالإضافة الى هذه الجهود على الصعيد الوطني، رعت الأمم المتحدة أيضا اجتماعات مصالحة فيما بين العشائر على المستويات المحلية والقطاعية والاقليمية من أجل دفع عملية السلام الى الأمام. وتضمنت هذه الاجتماعات اجتماع غلكاو (حزيران/يونيه ١٩٩٣)، ومؤتمر سلم جوبالاند (حزيران/يونيه - آب/أغسطس ١٩٩٣)، ومؤتمر المصالحة في منطقة جوبا السفلى (كسمايو، حزيران/يونيه ١٩٩٤) ومؤتمر مصالحة ابسامي (دوبلي، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٤)، فضلا عن عدة مبادرات ومؤتمرات محلية واقليمية أخرى من ذلك تلك التي قام بها إمام هيراب فيما يتعلق بالحالة في مقديشيو. وقد أدت هذه الاجتماعات، في مجملها، الى تعزيز امكانات تحقيق المصالحة الوطنية.

٧ - ومن المسلم به الآن عموما أن النزاعات داخل عشيرة الهوية المسيطرة، التي ينتمي اليها كل من السيد على مهدي والجنرال محمد فرح عديد، تشكل أكبر عقبة أمام المصالحة الوطنية. ومن المسلم به أيضا أنه لن يتسنى تحقيق تقدم ذي معنى في العملية السياسية قبل البدء بإيجاد حل للنزاع في مقديشيو، ولا سيما النزاع فيما بين بطون عشيرة الهوية (حبر جدير، وأبغال، وحوادلي، ومرسادي). والأسباب الأصلية وراء الشقاق والتوتر بين الخمسة عشر فصيلا تعود أيضا الى حد كبير الى التنافس داخل عشيرة الهوية. والمعارك الأخيرة التي دارت في ميركا ومقديشيو وبيليت ويني وجالاكسي ومنطقة جوبا السفلى مظاهر جلية لهذه الحقيقة. وإذا أمكن التوصل الى المصالحة داخل عشيرة الهوية وتسوية الخلافات بين السيد على مهدي والجنرال عديد فسوف تتحسن امكانات تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية تحسنا كبيرا. وقد أعرب كل من الجنرال عديد والسيد على مهدي عن رغبتهما في المشاركة في مؤتمر مصالحة الهوية بالتعاون مع الفصائل المعنية الأخرى والقادة السياسيين الآخرين.

٨ - ويرى ممثلي الخاص أنه بتعاون الأطراف المعنية وبدعم المجتمع الدولي، ستمت المصالحة في قبيلة الهوية في الوقت المناسب لخلق مناخ ايجابي لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة مؤقتة في الربع الأخير من عام ١٩٩٤. وسيتيح هذا للحكومة الانتقالية ثلاثة أشهر لدعم الترتيبات الانتقالية المتفق عليها قبل إتمام مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال مع نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. وبينما يؤيد المجتمع الدولي تحقيق هذا الهدف، فإن من واجب الشعب الصومالي ككل أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل الى ايقاف شامل للمعارك وتشكيل حكومة انتقالية ودعمها قبل اتمام عملية الأمم المتحدة في الصومال لمهمتها.

٩ - وإنني لأميل الى الموافقة على تقييم ممثلي الخاص بأن اختتام مؤتمر الهوية بنجاح سيسهل كثيرا عملية المصالحة السياسية. فقد كان الصراع داخل قبيلة الهوية سبب نشوب الأزمة في مقديشيو وضواحيها في عام ١٩٩١، وهو ما أنفك يشكل السبب الرئيسي وراء استئناف القتال منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٠ - بيد أنه ليست هناك علائم واضحة على أنه يجري التحضير حاليا لمؤتمر الهوية. وتعلمنا أيضا أن عقد مثل هذه الاجتماعات واختتامها بنجاح يستغرقان وقتا طويلا في الصومال. وفي هذه الحالة بالخصوص، سيقضي عقد مؤتمر ناجح قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إجراء تغييرات أساسية في المنهج الذي تتبعه الأطراف الرئيسية. ومع ذلك، فقد وجهت تعليمات الى ممثلي الخاص لكي يوفر كل ما يمكن توفيره من دعم للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية من أجل عقد مؤتمر الهوية في الأسابيع القليلة المقبلة.

ثانيا - امكانية التخفيض من قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال

١١ - وصلت البعثة التي أوفدتها الى الصومال لتتداول مع ممثلي الخاص وقائد القوة في جدوى تخفيض مستوى القوة، الى مقديشيو يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ وبقيت في الصومال حتى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد كانت البعثة برئاسة الفريق تموثي دي بواما وضمت السيدة اليزابيث لندناير، موظفة رئيسية، من إدارة عمليات حفظ السلم والسيد تبي - بروك زيرييهون، موظف شؤون سياسية أقدم، من إدارة الشؤون السياسية. وأجرت البعثة مباحثات مطولة ومفصلة مع ممثلي الخاص، السيد جيمس ف. غبيهو، وقائد القوة الجنرال أبوه سامح بن أبو بكار ومسؤولين كبار آخرين مدنيين وعسكريين من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وحصلت البعثة الخاصة على إفادات مسهبة من الفيلق الهندي في بيضوا وكسمايو. وفي مقديشيو وكسمايو، اجتمعت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

١٢ - وتم التوصل، أثناء مباحثات البعثة الخاصة مع ممثلي الخاص وقائد القوة، الى توافق في الآراء بشأن تخفيض قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال الى نحو ٢٠٠ ١٧ فرد من جميع الرتب قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. والعدد الحالي المأذون به للقوة هو ٢٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب وكان العدد الفعلي في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ يبلغ ١٨ ٧٦١ فردا. وبالتالي، يمثل التخفيض المقترح حوالي ٨ في المائة من العدد الفعلي ولكنه سيخفض القوة الى أقل من عددها المأذون به بمستوى ٢١,٨ في المائة. وستواصل القوة تنفيذ

المهام المكلفة بها بموجب ولايتها الحالية كما نص عليها قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤). وتتضمن هذه المهام حماية الموانئ والمطارات الرئيسية وتوفير الأمن لعمليات المساعدة الإنسانية، ولعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وموظفي الدعم، وللمنشآت والمعدات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المساعدة في إعادة بناء الشرطة ونظام القضاء في الصومال.

١٣ - وركزت المباحثات في مقديشيو بين ممثلي الخاص وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أيضا على الحاجة الحيوية الى أن يستمر، الى أقصى حد ممكن، التقدم المحرز في تشجيع الاستقرار في المناطق. وفي مجالات كثيرة، أحرز تقدم ملحوظ في التفاوض بشأن اتفاقات اقليمية وتدريب وحدات الشرطة والشروع في وضع ترتيبات قضائية، ولا سيما في المناطق المشار اليها في الفقرة ٦ أعلاه. وقد كان الدعم الذي وفره وجود العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عاملا رئيسيا في هذا المضي، وقد خلصت اللجنة الخاصة الى أن أي تخفيض ينبغي أن يكون على وتيرة لا تؤدي الى تدهور الأحوال الأمنية.

١٤ - وخلال المناقشات التي عقدت مع البعثة الخاصة، أعرب ممثلو المنظمات الإنسانية عن قلقهم إزاء احتمال الانسحاب المعجل لقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال من المناطق الرئيسية التي توجد فيها الآن. فهذه المنظمات تعتبر أنه لا بد، لكي تستطيع مواصلة أنشطتها، من أن تستمر القوات في إحلال الأمن في المنشآت الرئيسية التي منها المطارات والموانئ البحرية في مقديشيو وكسمايو ومطار بايدوا؛ والمواكبة المنتظمة لقوافل الإغاثة التي ترسل إلى جهات مختارة في داخل البلد؛ وتأمين الحماية للأماكن التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ والاحتفاظ بقدرات كافية لعمليات الاستجابة والإجلاء الطارئة التي تستخدم فيها طائرات الهيلوكبتر. وأكد هؤلاء الممثلون على الطابع الحاسم للدور الأمني الذي تقوم به قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما خارج مقديشيو، وأبدوا تخوفهم من أن التخفيض المفاجئ للقوات يمكن أن يؤدي إلى انسحاب مسبق لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نتيجة لتفاقم اضطراب الأمن.

١٥ - وتوصي البعثة بالتأني وبمراعاة تطور الظروف لدى تقرير إجراء أي تخفيضات إضافية تتجاوز ما هو معروض في الفقرة ١٢ أعلاه. وقد أكد ممثلي الخاص وقائد القوة أن عدد أفراد هذه القوة، الذي يناهز ١٥ ألفا، يمثل الحد الأدنى الحاسم الذي لا يمكن، بأقل منه، الوفاء بالمهام الموكلة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي رأي البعثة الخاصة أنه لا ينبغي أن يجرى في القوة أي تخفيض عاجل وواسع النطاق يمكن أن يحدث الاضطراب في الأحوال الأمنية في الصومال. وهي تذهب في هذا الصدد إلى أنه يجب التمييز بوضوح بين إجراء تخفيض مرحلي مخطط وإجراء إنقاص مفاجئ وضخم في عدد أفراد القوة. وتوضح الخطة التي أعدها قائد القوة، والتي تتصل بإجراء تخفيض تدريجي فيها يبلغ غايته بإنجاز البعثة وفقا لما هو مخطط، أي في آذار/مارس ١٩٩٥، أنه يمكن الوصول إلى مستوى الـ ١٥ ألف فرد بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر أو خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

١٦ - ولكن إذا أحرز تقدم هام في العملية السياسية للمصالحة الوطنية وأدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في البيئة الأمنية، فسيكون بالإمكان النظر في إجراء تخفيضات معجلة في عدد أفراد القوة. ويبقى اعتبار هام هو أن هذه التخفيضات لا ينبغي أن تؤثر في أمن الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، المدنيين منهم والعسكريين، وأن مستوى القوات ينبغي أن يكون كافياً لأداء المهام الموكلة إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية هذه العملية إلى ما بعد آذار/مارس ١٩٩٥، فستكيف، وفقاً لذلك، مراحل التخفيض المخطط لعدد أفراد القوة.

ثالثاً - ملاحظات

١٧ - تضطلع الأمم المتحدة بجهودها الإنسانية، وكذلك بجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ضمن ظروف في منتهى التعقد. ورغم الصعوبات الكبيرة، لا يزال لاستجابة الأمم المتحدة أثر هام في مواجهة مستلزمات المساعدة الغوثية والإنسانية في حالات الطوارئ، وهي المستلزمات التي كانت تشكل الأولويات الأصلية والرئيسية لخوض المجتمع الدولي ميدان العمل في الصومال. لكن من المؤسف أن التقدم المحرز في المصالحة الوطنية وفي إشاعة الأمن والاستقرار، ولا سيما في مقديشو، لم يكن على نسبة الانجازات المحققة في المجال الإنساني. ثم إن التأخير المفرط في تنفيذ الاتفاقات التي تفاوضت عليها الفصائل الصومالية وأيدتها، ولا سيما في أديس أبابا ونيروبي، لا يزال يشير شكوكاً خطيرة في جدية التزام هذه الفصائل تجاه السلم والمصالحة الوطنية.

١٨ - لقد كان المفترض في استجابة المجتمع الدولي، أن تتحول منذ وقت طويل، عن الإغاثة في حالات الطوارئ إلى برامج لإعادة التأهيل والإعمار. لكن هذه الجهود تعرقلت ببطء التقدم المحرز في تحقيق المصالحة الوطنية وبالتدهور التدريجي للحالة الأمنية. كما أن آفاق الإنعاش وإعادة التأهيل اللاحقين لعمليات الطوارئ تبدو محدودة، وذلك نتيجة لفتور اهتمام الجهات المانحة، بالنظر إلى عدم إحراز تقدم ملموس باتجاه حل سياسي.

١٩ - لكن من السابق لأوانه أن يستنتج أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يمكن أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بالرغم من أن التكهانات لا تبعث، فيما يبدو، على التفاؤل. فهذه العملية مستمرة في تقديم دعم ومساعدة أساسيين للجهود الإنسانية، وكذلك للبرامج الشرطية والقضائية والجناحية، المضطلع بها في الصومال. كما أن القوة توفر الأمن للمطارات والموانئ والمنشآت الرئيسية وتؤمن الحماية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك للموجودات المادية التي هي بحوزتها.

٢٠ - وإذا أمكن، نتيجة للتقارب بين اتخاذ "هاوي"، تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة انتقالية بحلول نهاية عام ١٩٩٤، فلن يكون هناك من الوقت إلا ما يكفي لإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. بل ربما أمكنت، في هذه الظروف المرجوة، الدعوة إلى تمديد البعثة، وضمها القوة، خلال بضعة أشهر، ولو لم يكن ذلك، بالضرورة، مع إبقائها بقوتها الحالية.

٢١ - ومن جهة أخرى، إذا لم يحرز تقدم هام بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وخصوصا فيما يتعلق بمؤتمر هاويي، فسيتوجب على مجلس الأمن أن يحدد الفترة الإضافية التي يرغب أن يبقا خلالها على القوة المكونة من ١٥ ٠٠٠ فرد، لا لشيء إلا ليؤمن درجة ما من الحماية للعمليات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين. وستدعو الحاجة أيضا الى مراعاة مدى استعداد البلدان المساهمة بالقوات لإبقاء القوات التابعة لها في هذه الظروف.

٢٢ - وواضح أن نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ستكون فترة حاسمة لعملية المصالحة الوطنية وكذلك لاستمرار اضطلاع الأمم المتحدة بالعمل في الصومال. وبالإضافة الى الآفاق التي تتبدى فيها مصالحة هاويي، يتوقع حل التنافس الجاري الآن على قيادة جبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية، وهي الفئة المهيمنة في المنطقة الشمالية الشرقية. وينبغي أن يقدم أيضا إيضاح أفضل للمدى الذي يؤدي ضمنه مؤتمر جوبة السفلى وأبسامي، اللذان اختتما مؤخرا، الى تسليم المصالحة الوطنية، وكذلك لمدى دوام التحالفات السياسية التي انعقدت خلال هذين المؤتمرين. كما ستعرف، بالإضافة الى ذلك، نتيجة المحاولات المختلفة التي بذلت لإدخال الحركة الوطنية الصومالية، القائمة في الشمال الغربي، في عملية المصالحة.

٢٣ - لكن هنالك أيضا تطورات مقلقة يبدو أنها تسلك مسلكا معاديا للمصالحة الوطنية. فالفتتان المتعديتان: المحالفة الوطنية الصومالية، والمحالفة الصومالية للانقاذ، لا تزالان تشجعان وتسهلان إيجاد فصائل جديدة ليست أطرافا في الاتفاقات التي انتهت إليها في أديس أبابا ونيروبي. وهذا التكاثر في الفصائل سيزيد من تعكير الآفاق أمام الاجتماع التحضيري، وأمام مؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيعلن، ويجب التغلب عليه دون إبطاء.

٢٤ - وقد كان التفكير متجها، في وقت من الأوقات، الى أن سائر قطاعات المجتمع، ولا سيما المسنين، يمكن أن تؤدي دورا مركزيا في تشكيل الحكومة الصومالية. وبالنظر الى أن قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لم تنزعا بالفعل أسلحة الفصائل، تبين أن من بالغ الصعوبة تهميش هذه الفئات، التي أصبحت تعمل الآن، في كثير من الأحيان، بتشجيع من المسنين. ويبدو، بالرغم من هذه الصعوبات، أن النهج المتعقل سيكون هو نفسه النهج المتبع في الوقت الحاضر، أي مصالحة الفصائل في إطار الهياكل التقليدية، وضمن ذلك، خصوصا، المبادرة التي يتخذها أمام حراب من أجل مصالحة أفخاذ هاويي.

٢٥ - وقد نقل الي بعض أعضاء مجلس الأمن، وكذلك عدد كبير من البلدان المساهمة بالقوات، بعبارات واضحة، أنها غير مستعدة للاستمرار الى ما لا نهاية في التزاماتها الباهظة الكلفة، ولا سيما إزاء عدم وجود أي علامات مشجعة تظهر استعداد القادة الصوماليين للاضطلاع بالمسؤولية عن حكم بلدهم بالطريقة الملائمة، على أساس مصالحة وطنية مستديمة. وأعربت الدول الأعضاء عن آراء مماثلة فيما يخص برنامج الشرطة المدنية. وأعلمتني بعض هذه الدول بأنها تنوي سحب موظفيها من هذا البرنامج. وإني لأمل أن يدرك القادة الصوماليون المعنيون أن طابع ومدة الدعم الدولي للصومال يتوقف الى حد بعيد على اعترافهم،

هم، التوصل الى تسوية سياسية. ولعل مجلس الأمن يوجه رسالة مباشرة الى القادة الصوماليين الرئيسيين لتذكيرهم بأن مستقبل بلدهم في أيديهم.

٢٦ - وعلى ضوء ما تقدم، وبعد إجراء استعراض متأن للتقارير التي قدمها إلي ممثلي الخاص والبعثة الخاصة، انتهيت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل، خلال مدة أطول قليلا، إعطاء القادة الصوماليين فرصة لإظهار استعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهم، توخيا لانتشار بلدهم من الهوة. ولذلك أوصي بما يلي:

(أ) بأن تبذل عملية الأمم المتحدة في الصومال كل ما في وسعها لتسهيل عقد مؤتمر "هاوي" قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

(ب) بأن يتخذ قائد القوة تدابير فورية لتخفيض عدد أفراد القوة إلى ٥٠٠ ١، وفقا لما توصي به البعثة الخاصة، ثم، بعد ذلك، لتقليل أفرادها إلى ١٥ ٠٠٠، من جميع الرتب، في أقرب فرصة ممكنة؛

(ج) على ضوء التقدم الذي يحرز باتجاه المصالحة الوطنية حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن أقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تقريرا عن مستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛

(د) أن ينظر مجلس الأمن في الموافقة، الآن أو في وقت لاحق، على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في الصومال لمدة شهر واحد، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، من أجل إفساح المجال لدراسة التقرير الذي سأقدمه في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، واتخاذ إجراء بشأنه؛

(هـ) بانتظار ذلك، أن تصاغ وتنقح خطط للطوارئ تتناول المجموعة الكاملة للخيارات المشار إليها في إطار (ج) أعلاه.
